

بموجب ما يقبله منه الظاهر نعم اذا كان اهلا قيا سا على ما سياتي
في سادس انواع التحمل فيما اذا علم الشيخ الطالب بان هذا مرويه
ولكن متعه من روايته عنه اذا لفرق هذا الكله اذا لم يذكر
الشيخ ان المروي ليس من حدیثه اصلا وان صرح بذلك فلا
حق في روايته هو ثانيا لا يقبل منه بزيادة كمن تفرج حرجه وفيه نظر
ثم ان ما تقدم فيما يرد به الشيخ بالبرج او ما يفرق مقامه كما شرح
واما ان يرد به بقوله لا اذكر هذا واعرف اني حدثته به **او**
بجوهر من الالفاظ التي فيها ما يقتضي نسبيا **منه** كعقب علي بن
ابي ما حدثته بهذا الالفاظ اعرف انه من حديثي والرواي جازم
به **نقد الاول** اني الجهور من المحدثين بقوله **والحكم للرواي**
الذاكر كما هو عند العظم من الفقهاء والمتكلمين وصححه عنهم واحد
متحمم الخطيب وابن الصلاح وشيخنا بلجي في اتفاق المحدثين
لان الفرغ ان الرواي ثقة جز ما فلا يطعن فيه بالاحتمال ان
المروي عنه غير جازم بالنفي بل جزم الرواي عنه وشك هو قربة
النسبانه **وعلي الاستقام** في الرواي وعدم القبول **بعضهم**
بكل اسم اي بعض العلماء وهم قوم من الحنفية كما قال ابن الصلاح
ونسبه النووي في شرح مسلك الكرخي منهم بلجكاه ابن الصباغ
في العروة عن اصحاب ابي حنيفة لكن في التقييم نظر لان يربد
المتأخرين منهم لا سيما وسياتي في المسئلة الثانية من صنعة رواية
الحديث واذا به عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن انه اذا وجد رواية
في كتابه وهو غير ذكر له ما عده يجوز له روايته وينبغي بقوله واللبا
الطبري انه لا يعرف لهم في مسيلتنا بخصوصها وكلامه ان اخذ
من ردهم حديث اذا لكانت المرأة تغير اذن ولها فنكاحها باطل
الذي

الذي ذكره ابن الصلاح من امثلة من حديثه ونسب وذكر الرافي
في الاقتصار ان القاضي ابن بكري عكاه وجهما عن بعض الاصحاب ونقله
مشايخ الهمم المبع عن اختيار الرافي في حامد المروي وانه قاسه
على الشاهد ونوجه هذا القول ان الفرغ تبع الاصل في اثبات
الحديث بحيث اذا ثبت الاصل الحديث ثبتت رواية الفرغ
وكذلك ينبغي ان يكون فرع عليه وينعاه في المنفي ولكن هذا متعقب
فان عدالة الفرغ تقتضي صدقه وعدم فرع الاصل لثبانه والمنبت
الحازم مقدم على الثاني خصوصا الشك قال شيخنا واما قياس ذلك
بالشهادة يعني على الشهادة ان اظهر توقف الاصل فاسد لان الشهادة
الفرغ لا تسع مع القدرة على الشهادة الاصل بخلاف الرواية فانما فرقا
على ان بعض المتأخرين كما حكاه الملقيني قد اجري في الشهادة على
الشهادة الوجهية فالقول بغير الحكم حكمه بل توقف والواقع هذا
لفرغ الاكثرين بتور الشهادة بجملة واخر في المسئلة فوالاخر
وهو ان كان الشيخ رايه يميل الى علمية النسب ان كان ذلك بعد استه
في محققاته مثل لذكر الحافظ وان كان رايه يميل الى حملها حولا
بذلك الخبر رد فقبل ما ينسب الالسان شيئا حفظه نسبيا لان قوله
بالذكر والامر تبني على الظاهر لا على النادر قوله ان لا تفر
واورد بدروسى وقد صنف الدار فظني من الخطيب من حديث
ونسب وفيه ما يدل على تقوية المذهب الاول الصحيح كقول
كثير من محدثي فاحاديث ثم لما عرفت عليه لم يتذكرها لكن
لا اعتماد على الرواية منهم صار ورواه عن الذي رواها عنهم
انفسهم ولذا كذا امثلة كريمة **كقصة** حديث **الشاهد واليه**
الذي لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم نعتي باليهي مع الشاهد